UN LIBRARY
JUN 17 1975
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

A/10111
11 June 1975
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون
البندان ٧٧ و ٧٨ من القائمة الأولية *

السنة الدولية للمرأة ، بما في ذلك المقترحات والتوصيات الخاصة بمؤتمر السنة الدولية للمرأة

مركز المرأة ودورها في المجتمع ، مع الاهتمام خاصة بضرورة تحقيق المساواة في الحقوق للمرأة ، وباسهام المرأة في بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، وفي الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصرى ، وفي تعزيز السلم الدولي والتعاون بين الدول

مذكرة شفوية مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٥ وموجهة الى الأمين العام من البعثة الدائمة لساحل العاج لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية ساحل العاج لدى الأمم المتحدة تحياتها الى الأمين العام للأمم المتحدة ، وتتشرف بأن تبلغه ، رفق هذا ، برسالة رئيس ساحل العاج في مناسبة الاحتفالات النسائية القومية ، التي أقيمت في ساحل العاج من ١٧ الى ٢٣ أيار/مايو ، في اطار احتفالات السنة الدولية للمرأة .

وترجوكم البعثة الدائمة التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٧٧ و ٧٨ من القائمة الأولية للبنود المعتزم ادراجها في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين ، وابلاغها الى المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة .

* A/10000

مرفق

رسالة فخامة الرئيس فليكس هوفويه بوانيي ، رئيس جمهورية ساحل العاج ، بمناسبة الاحتفالات النسائية القومية بالمرأة التي أقيمت في ساحل العاج من ١٧ الى ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٥ ، بمناسبة السنة الدولية للمرأة

لقد أعلنت الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة ، ووضعتها تحت شعار المساواة والتطور والسلم .

وغني عن البيان أن مثل هذه الخطوة تحقق أمانينا ، وتنعم بالغبطة أفئدة كافة سكان هذا البلد ، الذين ترمز هذه المبادئ بالذات ، لا الى المناطق التي تستند اليه تصرفاتهم فحسب ، بل أيضا الى الشروط التي لا معدى عنها لسعادة بني البشر جميعا ولتقدم المجتمع .

وهل هناك من يمكن أن يفوق المرأة الافريقية شعورا بأنه هو المعنيّ بهذا النداء ، الذى يتفق ونوازع طبيعتها الدفينة وكذلك مع تاريخ قارتنا التي طال ماعانته من تضحية وبؤس حال ؟

ان رفيقاتنا ، من زوجات محميات مترفقات ، وأمهات بارات ، وربات بيوت مدبرات ماهرات ، قد حرمن ، ولاسيما في ساحل العاج ، على أن تكون كثرتهنّ في طليعة مسارات كفاحنا التحريرى ، مثبتات بذلك اكتمال نضجهنّ السياسي وتطلعهن الى الاسهام النشط في صنع مستقبل الأمة . انني أرى لزاما عليّ ، باسمنا جميعا ، نحن مواطني هذا البلد الأبيّ المستقل ومواطناته ، أن أوجه هنا تحية الشكر الى مناضلاتنا الأوائل ، والى كل النساء اللواتي تبعنهنّ على هذا الطريق ، طريق التضحية والشرف ، واللواتي يتبوأن الآن بأعداد متزايدة ، مراكز مسؤولية في مجالسنا النيابية ، أو في ادارات الحكومة ، أو في التعليم ، أو في دنيا الأعمال .

ومع ذلك ، ورغم هذه الأمثلة التي تفعمنا غبطة ، من الجلي مع الأسف أن واقع الأحوال كثيرا ما قصّر، فيما يتعلق بوضع المرأة ، عن تجسيد النوايا المعلنة ، بل قصّر أحيانا حتى عن تنفيذ الاصلاحات التي أدخلها المشرع أو الحكومة على المؤسسات .

وترجع المسؤولية عن ذلك بلا شك الى وقر الماضي والتقاليد ، وركود الأوضاع ، ولكنها ترجع كذلك ، وهذا أشد مدعاة للأسف ، الى الجهل الذى لا يزال بالغ الانتشار بحقوق وواجبات كل من الرجل والمرأة ، والى الوجل من التغيير .

وهذا مايجعل من الخير والحكمة أن تكون السنة الدولية للمرأة قد أدرجت ، في طليعة أهدافها ، مبدأ المساواة ، الذى هو مثل أعلى لكل كائن حي وشرط لازدهار طاقاته .

والمساواة ، في المقام الأول ، هي بالطبع المساواة أمام القانون ؛ ويمكننا القول بـــأن دستورنا وكذلك القوانين الأساسية للدولة تنادى بالنبذ التام للتمييز بين المواطنين والمواطنـات ، سواء على صعيد الحقوق المدنية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية ، أو على صعيد مكافـأة العمل .

على أن المساواة أيضا مساواة في الاعتبار ، ولكن هذا مطلب أعسر توفيقا مع قانون هيمنـة القوى على الضعيف ، هذا القانون الذى مازال حتى الان ، للأسف ، يحكم العديد من العلاقات في المجتمعات الانسانية من خلال التواءات المؤسسات والأعراف . ولا شك أن كل انسان جدير بهذا الاسم ، وكل افريقي بوجه خاص ، يجلّ أمه ، ويحنو على زوجته وبناته مثل حنوّه على أبنائه . ولكـن هناك دائما ، في حياة كل أسرة وفي العلاقات بين هذه الأسرة وبين بقية أعضاء المجتمع ، لحظات يكون من الأنسب فيها اتخاذ قرارات ، قد تكون هينة أحيانا ، وقاسية ولكن ضرورية أحيانا أخـرى ، ولكنها غالبا قاطعة . ويمكننا القول بأن رأى الرجل في هذه الأحوال ترجح كفته ، بأكثر مما لحكمته الباطنة من وزن ، على كفة المرأة مع أن هذه ، من أكثر من زاوية ، أغطن وأصدق بصيرة ، لأن مايتم تقريره هنا هو مصيرها هي ، أو مصير أولادها ، أو أمن بيتها . ولذلك فان تطور العادات أمـر منشود ، رغم أن كثيرا من أشقائنا الافريقيين ، في هذا المضمار ، مابرحوا منذ الأزل على عادتهم الحكيمة في الأخذ برأى نسائنا .

ان توكيد مبدأ عدم التمييز بين الجنسين عن طريق التشريع ، والاعتراف بشخصية المـــرأة وبحقوقها الخاصة في المجتمع ، قد أصبحا الآن ، في كل مكان تقريبا ، موضع اعتراف باعتبارهمـــا التوطئة الضرورية للوصول الى تكافؤ الفرص الذى يساعد المرأة على تبوء المكان الذى هو من حقهـــا في المجتمع الانساني .

ولكن الميدان الوحيد ذا المغزى الحقيقي ، ميدان الوقائع الملموسة ، هو الذى لا تبدو فيـه هذه الشروط الضرورية بمفردها كافية ، والذى لا يزال أمامنا فيه طريق طويل لابد من قطعه لبلـــوغ الأهداف المحددة في اطار العمل العالمي الذى باشرته الأمم المتحدة ، وفي اطار العمل الأكثـر تواضعا الذى تضطلع به دولنا . ولذلك يجب أن ندرك الوضع الذى تحتله المرأة في واقع الأمـــر ، والوضع الذى ينبغي أن يكون لها داخل الأسرة والمجتمع ، وفي الحياة المهنية والنشاطات السياسية والاقتصادية ، وفي الحياة الثقافية للأمة . ففي معظم هذه الميادين تتوفر المؤسسات اللازمة للتقدم : هناك القانون المدني ، والتعليم الاجبارى لكل الأطفال ، ذكورا واناثا ، والتدريب المهـــني ، والتعليم العالي ، والمسابقات الادارية المفتوحة أمام الشباب من الجنسين ، وكامل الأهلية القانونية للمرأة المتزوجة التي تجعلها مساوية للرجل في حياتهما المهنية . والطريق اذن ممهد لمزيـــد من اسهام المرأة في ساحل الصالح في المسؤوليات السياسية وفي التطوير الحيوى للبلد وفي تقـــدم مجتمعنا .

في كل هذه المجالات ، أعتقد بوجوب التباعد عن أى تقيد بالمذهبية ، ومراعاة المعطيـات الخاصة بعالمنا الافريقي الذى يتسم بالاعتدال والواقعية ، والذى ينزع بطبيعته الى الحـــوار

والتوافق ، ويبغض المواجهة والصبيات . واذا كان صحيحا مع الأسف أن حقوق المرأة لم تكن في الغالب ، لسنوات طويلة ، في المحافل القومية والدولية ، موضع نقاش وتقرير الا من جانب الرجال ، فانني أرى ماهو مثل ذلك اثارة للأسف وضآلة جدوى في كون بعض حركات التحرر النسائية ، في بلدان أخرى غير بلداننا ، تتخذ من اغلاق الباب بشراسة أمام أى تدخل من جانب الرجال تاعدة لها ، مفضلة بذلك ، باستمرار ، المداوة على التفاوض . ومن حسن الحظ أن هذا غير وارد في افريقيا ، وغير شاهد على ذلك هو جمعيتكنّ هذه المتآلفة النابضة بالحياة .

لكل هذه الأسباب ، يمكننا اذن أن نعتقد منطقيا ، وفقا لطبيعة الأشياء ولدروس الطبيعة ، ان الرجال والنساء قد خلقوا ، في مجال الانماء كما في غيره من مظاهر الحياة ، لكي يتفاهموا ويتكاملوا ويتكافلوا ، مستهدفين بذلك الخير العظيم للمجتمع . صحيح أن هناك من الوظائف والمهن ماهو أخصّ بأن يشغله الرجال أو تشغله النساء ، ولكن التطور الحديث ، ناهيك بالتاريخ والنوادر ، يعلّمنا مدى نسبية هذا التصور وقبوله للتعديل السريع والتغيير الجذرى . فلقد كان الرجال ، حتى وقت ليس بالبعيد ، يدّعون العلم بكل شيء والقدرة على صنع أى شيء ؛ أفليس من الطبيعي أن تتحدث النساء بما يماثل هذا المنطق ؟

لقد برهنت المرأة في أيامنا ، بأعمال ملموسة ، على أن بامكانها أن تتحمل نفس ما يتحمله الرجل من مسؤوليات .

وفي القطاع العام نجد ، بين خيرة المسؤولين في وقتنا هذا ، نساء في مناصب الوزراء ورؤساء الجمهوريات . ومن يشرّفن الجنس اللطيف والانسانية بأسرها .

لقد أصبحت كل الآفاق أخيرا مفتوحة أمام المرأة .

وفي ساحل العاج — واني لأؤكد لكم ذلك رسميا باسم حزبنا وباسم الحكومة — أصبحت كل أبواب المسؤوليات مفتوحة بعد الآن بلا أى قيد أمام نسائنا الجديرات بالاعجاب ، لشجاعتهن وذكائهن وتفانيهن .

وأود أخيرا أن أشير الى مجال عزيز على نفسي ، يمكن لعمل المرأة فيه أن يكون حاسم الأثر . وأعني بذلك السلم ، حلم الأمهات والزوجات في العالم أجمع ، منذ الأزل دون ريب . فعليكنّ أنتنّ ، أيتها الشقيقات العزيزات ، تلقين أطفالنا ، منذ نعومة أظفارهم ، حب القريب واحترام الغير دون تمييز لعنصر أو دين أو ثروة ، وقيمة العمل المتقن المحرّر ، والشجاعة في المحن ، ومزايا الحوار وعدم العنف والفضائل السامية للتسامح والسلم ، وباختصار ، كل ما يمثل كرامة الشخص البشرى .

انني على يقين من أن سنة التفكير هذه ، والأعمال التي سيضطلع بها تحت القيادة المستنيرة لرابطة نساء ساحل العاج — التي أحرص هنا على التنويه ببالغ فضلها ومطلق ولائها لصالح بلدنا الأساسية — ستساعد على التقدم خطوة أخرى واسعة على طريق المساواة في النماء ، وعلى طريق السلم ، وبالتالي صوب مستقبل أفضل للرجل والمرأة في ساحل العاج .

../..

انني ، مستندا الى هذه النوايا ومنتعشا بهذه الآمال ، أعلن رسميا ، باسم كل مواطن في هذا البلد ومواطناته ، بدء الاحتفالات النسائية القومية في ساحل العاج .